

Distr.: General

20 April 1998  
Arabic  
Original: Spanish

**الجمعية العامة**  
الدورة الثانية والخمسون  
الوثائق الرسمية



**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة السادسة والعشرون**

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوزاكا . . . . . (إيطاليا)

وتلاه: السيد ويصا . . . . . (نائب الرئيس) (مصر)

ثم: السيد بوزاكا . . . . . (إيطاليا)

**المحتويات**

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2, United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

## افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) A/52/12 و Add.1، A/52/97، A/52/116-S/1997/37، A/52/273، A/52/274 و Corr.1 و A/52/360

١ - السيد أندريسيك (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن منظمته تشارك في مواجهة بعض المشاكل التي تصدى لها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأن ٦٠ في المائة من أنشطتها العملية تركز على اللاجئين والمشردين. وفي العام الماضي، ظلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وكذلك منظمات المعونة الإنسانية الأخرى تعمل وسط بيئة متزايدة من حيث التعقيد والخطر بل إنها وصلت إلى حد التساؤل عن حكمة استمرار هذه الجهود. وعلى نقيض افتراضات البعض، فإن مساعدة اللاجئين في المخيمات المتاخمة للحدود وكذلك إطعام اللاجئين وتزويدهم بمياه الشرب المأمونة وبالرعاية الصحية الأساسية أو بالتعليم، أمور لا تساهم من قريب أو بعيد في تأجيج حدة المنازعات فهي منازعات مستمرة لأن أسبابها الجذرية لم تجد من يتصدى لها، كما أن المقاتلين لم يتم نقلهم من مخيمات اللاجئين فضلا عن أن الدول، إما تتخلى في الغالب الأعم عن مسؤولياتها أو أنها لا تنهض كاملا بتلك المسؤوليات. وبغير حل سياسي للأسباب الجذرية التي تؤدي أساسا إلى تشريد السكان فإن إعادة هؤلاء السكان إلى ديارهم كثيرا ما تعني تصدير عدم الاستقرار.

٢ - ومضى يقول إن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى أبعد ما تكون عن التوصل إلى حل لأزمته بل يمكن أن يسفر الأمر عن موجات جديدة من اللاجئين والمشردين. وأكد على ضرورة أن تظل الإعادة إلى الوطن أمرا طوعيا وعلى أن يتم تنفيذها في إطار من الكرامة والاحترام للمبادئ الإنسانية وحماية حقوق الإنسان للاجئين. وهذا يتطلب استراتيجيات إنسانية تجمع بين مختلف العناصر والمبادرات السياسية والإنمائية والإنسانية. وفي وقت يشهد تقلصا في الموارد، تعد الإعادة إلى الوطن أنسب حل للاجئين ومع ذلك فالذين لا يستطيعون العودة، أو الذين اضطروا إلى الفرار مرة أخرى لا ينبغي أن يصبحوا ضحية النسيان. ومن ثم يجب مواصلة تقديم العون والمساعدة في حالات اللجوء الطويلة الأجل مثل تلك التي تشهدها يوغوسلافيا السابقة أو إيران أو نيبال بالإضافة إلى اللاجئين الجدد على حدود تايلند أو الهاربين من سيراليون. وقد أولت منظمته في أوروبا مساندتها لمجموعة من جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية لإنشاء برنامج أوروبي معني باللاجئين من أجل إعداد مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن مسائل اللاجئين ومن بين المسائل التي طرحت للنظر إدماج اللاجئين وهو حل دائم وممكن ولكنه كثيرا ما كان يتعرض للنسيان.

٣ - وفي سياق متابعة المؤتمر الإقليمي المعني باللاجئين والمشردين والمهاجرين والعائدين بمحض إرادتهم في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، أوضح أن منظمته تعمل في تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في تنفيذ برنامج شامل للمساعدة المقدمة إلى المجتمعات الوطنية من أجل ترسيخ وتوسيع دورها في هذا المجال. أما الاتحاد، فبوصفه ممثلا لمنظمات وطنية تظل عاملة بعد أن تنجز المنظمات الدولية أعمالها، فهو يشعر بالثقة بأن المزيد من الحكومات سوف تتخذ خطوات من شأنها أن تخلق بيئة مفضية إلى حوار بناء وتعاون فعال بحيث يتسنى للمنظمات غير الحكومية أن تعمل بكفاءة

في هذا الصدد. ومن شأن الوجود شبه العالمي للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يرسى الأساس لقيام تعاون ملموس ومفيد بين الاتحاد والمفوضية والحكومات. وخلص إلى التأكيد من جديد على التزام منظمته بالتعاون في تقديم الحماية والإغاثة للاجئين والعائدين.

٤ - السيد كريستيان (غانا): قال إنه برغم النجاح الذي أحرزته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا يزال هناك ٢٦ مليون إنسان في طول العالم وعرضه يحتاجون إلى حمايتها ومساعدتها. ومن ثم ينبغي للمفوضية أن تنال جميع التسهيلات اللازمة لتمكينها من مواصلة الاضطلاع بدور فعال في المشاورات الحكومية الدولية الرامية إلى مواءمة القرائن والإجراءات الوطنية المتصلة باللاجئين مع دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى حماية اللاجئين في إطار سياسات هجرة سليمة ومقبولة. وفضلا عن ذلك، فما برح عدد الأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا في ازدياد وبرغم أن المهمة العامة الموكلة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تغطي هؤلاء الأشخاص، إلا أن قرار الجمعية العامة ١٥٢/٥٠ يمكن أن يشكل الأساس الذي ينهض عليه إطار عمل مؤسسي من شأنه تمكين المفوضية من إنجاز أعمالها بقدر أكبر من الاطمئنان.

٥ - ونوه مع الارتياح، بدعم التعاون بين المفوضية وهيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مما أفضى إلى توقيع مذكرة تفاهم مع عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا وبورندي، وصولا إلى تيسير توثيق التعاون في رصد حقوق الإنسان للعائدين. وأشار كذلك إلى التقدم المحرز في مشروع دلني معربا عن الأمل بأن الهدف المعلن يمكن التوصل إليه في الإطار الزمني المتوقع وأنه سيتم الوفاء بالالتزام الذي تعهدت به المفوضية بتحسين تقديم الخدمات مع النهوض بجوانب المسألة والأداء.

٦ - كما أعرب عن القلق بشأن تمويل عمليات المفوضية، وقال إن المانحين لم يقدموا سوى ٩٧٠ مليون دولار من واقع ميزانية إجمالية تبلغ ١,٣ بليون دولار. ومن العوامل المحبطة في هذا الشأن أن الهبات لعام ١٩٩٦ جاءت أقل من نظيرتها لعام ١٩٩٥. ومن ثم فقد ناشد المانحين زيادة تبرعاتهم في المستقبل أو الحفاظ عليها على الأقل عند مستويات عام ١٩٩٥. وأشار كذلك إلى أن الافتقار للموارد الكافية ومسألة التوقيت الذي أعلنت فيه التبرعات كانت عوامل معيقة للعمليات التي تمت في يوغوسلافيا السابقة وفي منطقة البحيرات الكبرى ومناطق أخرى. لكن الأوان لم يفت بعد لكي يطلب إلى المانحين تقديم تبرعات كافية لميزانية عام ١٩٩٧. وأكد من جديد تأييده للنداء الذي أصدرته المفوضية السامية فيما يتعلق بتمويل أنشطة إعادة التأهيل في حالات الطوارئ، وقال إن الموارد التي تم تلقيها لهذا الغرض يمكن استخدامها للأنشطة الإنسانية والإنمائية على السواء.

٧ - وأوضح أن بلده دأب على قبول اللاجئين من البلدان الأفريقية الذين كانوا يفرون من بلادهم بسبب الحرب الأهلية أو الصراع السياسي وأنه تعاون بصورة كاملة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مشاريع شتى. وفي السنوات الأخيرة استضاف بلده لاجئين وخاصة من ليبيريا وتوغو كما تعاون مع المفوضية ومع شركائها في تنفيذ عمليات إعادة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم. وخلص أخيرا إلى التنبؤ مع التقدير باستمرار التعاون بين المفوضية ومنظمة الوحدة الأفريقية معربا عن تقديره بالذات للمساعدة والدعم المقدمين إلى البعثات التي قامت بها إلى مواقع اللجوء في منطقة البحيرات الكبرى لجنة العشرين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية باللاجئين.

٨ - السيد كورنيليو (قبرص): أعرب عن موافقته على البيان الذي صدر عن الاتحاد الأوروبي وقال إنه برغم النقص الطفيف في عدد اللاجئين مقارنة مع السنوات السابقة، إلا أن العدد الإجمالي للاجئين الذين تهتم بأمرهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يصل إلى ما يقارب ٢٣ مليون لاجئ ومشرّد. وأوضح أن المشاكل المعقدة للتشرد تتطلب أساليب شاملة في معالجتها بحيث تؤكد على حماية اللاجئين وتعزيز الاستجابات الفعالة إزاء مشاكل حقوق الإنسان التي تتولد عنها تدفقات من اللاجئين والمشردين أو تعوق عودتهم الطوعية أو عودة المشردين الاختيارية إلى أوطانهم الأصلية مما يتطلب توثيق التعاون فيما بين الحكومات المعنية ثم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات المعنية بالقضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان والتنمية.

٩ - ومضى يقول إنه برغم عودة مليون لاجئ إلى ديارهم في عام ١٩٩٦، فمن شأن الفهم الأفضل للأسباب الجذرية التي أدت إلى حالات النزوح الجماعي، أن يحول دون الاستمرار في انتزاع الملايين من البشر من ديارهم الأصلية. وإذا كان من اللازم تهيئة الظروف التي تتيح للاجئين والمشردين إعادة بناء حياتهم في بلدان أخرى، فإن حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم يظل حقا غير قابل للتصرف. وفي هذا الشأن، أكد على حالة الأشخاص المشردين بوصفها من العناصر الأساسية لمشكلة قبرص. ففي عام ١٩٧٤ أصبح ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ قبرصي لاجئين في بلدهم ذاته نتيجة الغزو التركي واستمرار احتلال الجزء الشمالي من قبرص. كما أن قوات الاحتلال لم تسمح حتى للاجئين واحد بالعودة إلى بيته منذ الغزو برغم المناشدات المتكررة من مختلف الهيئات الدولية. وأوضح أنه حدث في الأمس القريب أن انتهت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن تركيا مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي تحتلها تركيا من جمهورية قبرص وخلص إلى التأكيد على الجانب الإنساني من مشكلة التشرد بوصفه جانبا يزيد من أهمية الأعمال التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٠ - السيد كايينامورا (رواندا): قال إنه منذ عام ١٩٥٩ كان هناك لاجئون روانديون في بوروندي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وبلدان أخرى. ولم يسبق قبل شهر تموز/ يوليو ١٩٩٤ أن وضعت حكومة الوحدة الوطنية سياسة محددة تقصد إلى تشجيع عودة جميع اللاجئين الروانديين. وبعد ثمانية وثلاثين عاما شارفت مأساة اللاجئين الروانديين على نهايتها. وكما ذكر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/52/12)، فقد عاد ١,٥ مليون لاجئ إلى بلدهم خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. أما حكومة الوحدة الوطنية فقد بذلت قصارى جهودها من أجل أن ترحب بما يقارب ٢,٨ مليون لاجئ ثم تعيد إدماجهم بأسرع وقت ممكن في المجتمعات المحلية الريفية التي ينتمي كل منهم إليها بما في ذلك أولئك الذين كانوا قد فروا قبل عام ١٩٧٤. على أن حشد الروانديين من أجل مساعدة مواطنيهم العائدين لم تكن بالأمر السهل، بل كان من الأمور التي لم يسبق لها مثيل ما تم من استيعاب وإدماج نحو ٢٥ في المائة من سكان البلد في غضون أسبوع واحد وبغير وقوع حادثة كبرى. وهذه الممارسة تمت بعد أن قامت الحكومة من جانبها بوقف عمليات إبادة البشر التي كانت قد أعقبت انسحاب الأمم المتحدة وترك الروانديين تحت رحمة قاتليهم. ومن الأمور التي تعين في هذا الصدد اعتراف الوكالات الإنسانية بمثل هذا الإنجاز.

١١ - وقد جاءت العودة الكثيفة للاجئين الروانديين إلى وطنهم لتشكّل نهاية للأزمة وخياراً في الوقت نفسه كان على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تواجهه. وعلى خلاف البيانات المدلى بها في اللجنة، فإن اللاجئين الروانديين الذين عادوا إلى ديارهم لم يواجهوا أي أزمة. أما الخيار بإبقائهم في مخيمات مجردة من السلاح فلم يكن خياراً من صنعهم، بل كان الصحيح أن أمنهم، بل وأمن جميع الروانديين، بمن في ذلك أعضاء المجتمع الدولي المقيمين في رواندا، هو مسؤولية الحكومة الرواندية. أما المشاكل المعزولة التي بقيت فلم تكن ترتبط بالعودة الكثيفة للاجئين ولكن تسبب فيها بالآخرى عناصر مشتبه بارتكابها هي وقواتها المسلحة عمليات إبادة البشر ولم يكن في رغبتها أن العودة إلى رواندا تواجه العدالة مهما كانت الجهود التي بذلتها الوكالات الإنسانية لترغيبها في العودة. ثم أعلن عن امتنانه لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على برامجها المنفذة من أجل التوطين في رواندا، وحث الهيئة المذكورة على مواصلة تقديم المساعدات كما أعلن عن امتنانه للبلدان المانحة ولبعض المنظمات المهنية غير الحكومية على أعمالها المحمودة في مخيمات اللاجئين الروانديين. وقال إن المجتمع الدولي كان ينفق يومياً ١.٢ مليون دولار في عام ١٩٩٦ لإطعام اللاجئين الروانديين في مخيماتهم وكانوا في الجزء الشرقي وقتذاك من جمهورية الكونغو الديمقراطية وها هم الآن، وقد عادوا إلى الوطن، أصبح من اللازم دعم إعادة دمج اللاجئين في البلد.

١٢ - وأعرب عن اتفاقه مع البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيره من الممثلين بشأن ضرورة الفصل بين الجنود المسلحين وبين اللاجئين حسني النية. وقال إن الأنشطة العسكرية التي قام بها الجيش والميليشيات في حكومة رواندا السابقة في مخيمات اللاجئين، التي كانت قد أصبحت بدورها معسكرات تدريب عسكري بحسب، سلطت عليها الأضواء في تقرير تم إعداده بناء على طلب مجلس الأمن وتم إنجازه يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ولكنه لم يجد بعد طريقه إلى الصدور. ثم أعرب عن اعتقاده بأن نشره سوف يساعد المندوبين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالذات على إدراك أنه لم يكن هناك موعد ولا مكان أفضل لعودة الروانديين وهذا ما شهدت به مسيرتهم الجماعية عائدين إلى الوطن. وأوضح أن حكومة رواندا ترسي الأسس من أجل قيام مجتمع متجانس وموحد ومتناسك وغير طائفي. كما أن رواندا لم تصور وكأنها مصنع لإنتاج الكوارث الإنسانية واللاجئين. بل لقد بدأت البرامج الواسعة النطاق لإعادة التأهيل والمصالحة على مستوى القواعد الشعبية وبدأت بالفعل تؤتي ثمارها. وأعرب عن شكر رواندا إلى كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وبلدان أخرى في أفريقيا على استضافتها للاجئين الروانديين وعلى تحمل النتائج الناجمة عن وجودهم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والبيئية. وقال إن مساهمة تلك البلدان، التي لم يتم تقويمها نقداً في تقرير المفوض السامي أتاحت التوصل إلى حل لأزمة اللاجئين الروانديين.

١٣ - السيدة بناخي (المغرب): أثنت على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للأعمال الممتازة التي تقوم بها لمساعدة ما يزيد على ٢٦ مليون نسمة وذلك برغم الصعوبات المالية المستمرة التي تعانيها فضلاً عن مشاكل أخرى، منها مثلاً الممارسة الشائعة في دول كثيرة باحتجاز ملتمسي اللجوء وكذلك العقوبات المختلفة التي يواجهها العائدون لدى عودتهم إلى بلدانهم الأصلية والمشاكل المرتبطة بتنفيذ برامج المعونة. وعلى أساس هذه الخلفية، فإن المغرب يشارك تماماً الرأي المعرب عنه في تقرير المفوض السامي بأن العودة الطوعية تبدو أنجع الحلول وأكثرها دواماً إزاء حالات اللجوء. كما أن العودة الطوعية إلى الوطن حق من الحقوق وينبغي لكل لاجئ

أن تتاح له ممارسته في ظل الدعم والحماية من جانب المفوضية بعيدا عن الضغوط والتهديدات. وهو حق لا ينبغي التنازل عنه لتحقيق أغراض سياسية كما أن ممارسته لا ينبغي أن تخضع إلا لوجود ضمانات لعودة اللاجئين إلى بلادهم.

١٤ - وقالت إنه في المحادثات الفنية التي عقدت بناء على دعوة الأمين العام وبمساعدة قيمة من جانب السيد جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابق تلقت خطة التسوية المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية قوة دفع جديدة بعد سنتين من الركود. وأشارت إلى أن العنصر المتعلق باللاجئين في خطة التسوية يتطلب اهتماما من جانب المفوضية، التي تعهدت باستعراض واستكمال خطط إعادة التوطين التي سبق إعدادها في عام ١٩٩١. ومن شأن إجراءات فعالة تتخذها المفوضية، فضلا عن الاستعدادات التي يتخذها المغرب، أن تتيح بوجه خاص لآلاف من اللاجئين أن يعودوا من مخيمات اللاجئين في بركة الحمادة كي يعيشوا من جديد في ظروف يسودها الأمن والراحة والرفاه بعد أكثر من ٢٠ عاما.

١٥ - السيد أكبلوغان (بنن): وجه الشكر إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعمل الذي تضطلع به، وأدان الهجمات على السلامة البدنية لموظفيها، وكذلك العقوبات التي توضع في طريق المساعدة التي تقدمها المفوضية لملايين اللاجئين. وقال إن الأزمات الأخيرة، لا سيما تلك التي تفجرت في منطقة البحيرات الكبرى، قد أبرزت مرة أخرى مدى تعقيد مشكلة اللاجئين والحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي نهجا متضافرا للبحث عن حلول دائمة. وترى بنن أن الانتهاكات الجسيمة والدائمة لحقوق الإنسان هي السبب والنتيجة، في آن واحد، للتوترات الإثنية والعرقية والدينية والتي أدت على وجه الخصوص في أفريقيا إلى تدفقات للاجئين والمشردين. ولذلك، فإن بنن تحث المفوضية على تعزيز تعاونها مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

١٦ - واسترسل قائلا إنه نظرا لأن الأغلبية العظمى من اللاجئين هم من النساء والأطفال، الذين يتسمون بضعف شديد إزاء العنف الجسدي وانتهاك الحقوق الأساسية، فإنه يتعين على المفوضية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعزز تعاونها بغية تقديم المساعدة الكافية إليها.

١٧ - وأردف قائلا إن حكومة بنن، التي أيدت على الدوام إعادة الطوعية إلى الوطن، ترحب بحقيقة أن العمل الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوتونو قد سهل عودة الأغلبية العظمى للاجئين التوغوليين الذين استقبلتهم بنن في عام ١٩٩٣ إلى بلادهم، وهو انعكاس في حد ذاته للحالة الجيدة لعلاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين من أجل تعزيز السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

١٨ - السيد دونوكوسومو (إندونيسيا): قال إن وفده يرحب بأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة المشردين، والمواءمة بين القوانين الوطنية والإجراءات المتعلقة باللاجئين، والعمل على احترام حق اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية، ومكافحة العنف ضد اللاجئين وحماية حقوقهم. وقال إن وفده رحب بنشر "دليل الإعادة الطوعية إلى الوطن والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال غير المصحوبين الملتجئين للجوء"، وإنشاء وحدة إعادة الإدماج والاعتماد على الذات، والتعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لضمان حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعاون الوثيق بين منظمة الصحة

العالمية وبرنامج الأغذية العالمي. وسيساعد إبرام اتفاق إطاري للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفوض السامي على وضع المساعدة في المنظور الأوسع للتنمية بينما يبقى على التمييز بين المساعدة الإنسانية عند طلبه للموارد وتخصيصها.

١٩ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للمفوضية أن تواصل المشاركة في أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي ينبغي لها بدورها أن تعزز عملية النداءات الموحدة بغية كفالة أن تكون جميع النداءات قائمة على أساس الاحتياجات وأن يجري إيلاء الأولوية لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضع صلاحيات أوضح لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ستؤدي إلى وضع برنامج أكثر تماسكا وإلى تسهيل الاستجابة بصورة أسرع وأكثر فعالية لحالات الطوارئ المعقدة. وقال إن وفده قد أحاط علما بالرأي القائل بأنه ينبغي الإبقاء على نموذج الوكالة الرائدة بغية ضمان الاستجابة المتناسقة لحالات الطوارئ هذه.

٢٠ - السيد أردا (تركيا): أعرب عن تقدير وفده لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا سيما لعملها في إعداد برامج متعددة القطاعات لمعالجة الاحتياجات الخاصة للاجئين ولوضع برنامج للأطفال اللاجئين قائم على أساس الحقوق وينحو إلى تنفيذ الأهداف. وقال إن المفوضية، التي كانت مثالية في تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، قد استجابت بنجاح للآزمات الإنسانية الخطيرة في منطقة البحيرات العظمى، وفي البوسنة والهرسك، وفي أذربيجان.

٢١ - وفيما يتعلق باللاجئين، قال إن وفده يعتبر أن المخيمات التي تتسلل إليها الجماعات المسلحة أو تتولى إدارتها، تفقد طابعها المدني والإنساني، ولا ينبغي أن تتمتع بحماية المفوضية. وينبغي أن تبقى إعادة الطوعية إلى الوطن الحل المفضل لمشكلة اللاجئين، وعندما يكون ذلك غير ممكن، فإن إعادة التوطين في بلد ثالث يمثل طريقة بديلة لتخفيف العبء على البلد المستقبل في حالات الهجرات الجماعية. وحيثما توجد تحركات غير طبيعية لأعداد كبيرة من السكان، فإن تقاسم المجتمع الدولي للعبء يعتبر مسألة ذات أهمية حيوية، وكمظهر للتضامن. وليست هناك حاجة إلى قصره على المساعدة المالية والمادية ولكن يمكن أن يأخذ أيضا شكل إعادة التوطين في بلد ثالث. وفي هذا السياق، ينبغي احترام الحق في اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي أن يهدف التشريع المحلي المتعلق بتطبيق حق اللجوء إلى مجرد تحديد عدد مقدمي اللتماسات ولكن إلى التمييز بين ملتمسي اللجوء الحقيقيين وأولئك الذين يعتزمون إساءة استعمال حق اللجوء.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن وفده يعتبر أن اللجنة المخصصة التابعة للأمم المتحدة لإعلان التبرعات لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أوفت بغرضها وإن المال الذي توفر من جراء حلها يمكن تحويله إلى ميزانية المفوضية أو إلى أنشطة إنمائية أخرى. وينبغي أن تعلن الدول الأعضاء عن تبرعاتها في بياناتها بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بهذا الموضوع. وأعلن مع ذلك أنه رهنا بموافقة البرلمان على ميزانية ١٩٩٨، فإن الحكومة التركية قد أعلنت تبرعها بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار إلى البرامج العامة للمفوضية. وستعلن تبرعات تركيا إلى البرامج الخاصة خلال السنة المالية ١٩٩٨.

٢٣ - تولى السيد ويصا (مصر)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٤ - السيدة كلايدزيساليفيتش (البوسنة والهرسك): أعربت عن تقدير وفدها لجهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وفريق معاونيه لمساعدة اللاجئين والمشردين في البوسنة والهرسك. وأسفر تنفيذ اتفاق السلام عن بعض النتائج المتواضعة، بالرغم من أن معدل التقدم بطيء. وقالت إن أحد أهم الأحكام المتعلقة بقيام البوسنة والهرسك بعد إعادة إدماجها، مع وجود كيانيين متعددي الأعراق، تمثل في تنفيذ المرفق ٧ للاتفاق، المتعلق بعودة اللاجئين والمشردين. وكان عدد الذين أعيدوا إلى وطنهم أقل بكثير من المعدل المتوقع ومعظم الذين عادوا قد ذهبوا إلى أراضي تسيطر عليها مجموعتهم العرقية الخاصة. ويعود السبب في ذلك أساسا إلى حقيقة أن الكيان الصربي لم يمثل للالتزام بتهيئة الظروف المؤدية إلى العودة الحرة لجميع اللاجئين إلى ديارهم الأصلية. وفي هذا السياق، كان من المحتمل مثل المتهمين من مجرمي الحرب أمام المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين على الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وعكس الفشل في القيام بذلك عدم كفاية الإرادة السياسية لدى بعض الهيئات الدولية المسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام. وقالت إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يعتبر أساسيا أيضا لتهيئة مناخ موات لعودة اللاجئين في أمان وكرامة إلى المناطق التي تسيطر عليها الأقلية. وفي هذا السياق، أكدت الأثر الإيجابي لمشاريع "المدن المفتوحة" في وسط البوسنة، وناشدت المجتمع الدولي تطبيق هذا النموذج على المدن المتسامحة عرقيا كوسيلة للشرطية السياسية وكوسيلة لضغط أدبي على الأطراف التي لم تمتثل لالتزاماتها فيما يتعلق بإعادة الأقليات إلى وطنها.

٢٥ - ومضت قائلة إن هناك مسألة أخرى تتعلق بسلامة اللاجئين والمشردين وعودتهم الطوعية تتمثل في تنفيذ نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ومن المهم إنشاء مجالس بدون تأخير في جميع البلديات، نظرا لأن وجود جمعية للمجالس البلدية تضطلع بأعمالها على النحو الواجب لن يعكس فقط نتائج الانتخابات ورغبة اللاجئين في العودة، التي ظهرت في عملية التصويت ذاتها، ولكنه سيشجع العودة الفعلية للاجئين والمشردين داخلها إلى ديارهم الأصلية. وسيؤدي في نهاية المطاف إلى التخفيف من آثار التطهير العرقي والإبادة الجماعية.

٢٦ - وتابعت كلامها قائلة إن حكومتها تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات في تنفيذ اتفاق السلام، بيد أنه لن يكون بوسعها أن تفعل الكثير بدون تلقي أي مساعدة من المجتمع الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وقوة تثبيت الاستقرار التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وقالت إن حكومتها تود بصفة خاصة تشجيع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الاضطلاع بالولاية الممنوحة لها بموجب المرفق ٧ لاتفاق السلام بنشاط أكبر. وأردفت قائلة إن وفدها يعرب عن خالص شكره لحكومات البلدان التي استضافت اللاجئين في البوسنة والهرسك ويؤكد لها التزام بلدها بالتوصل إلى حلول كافية للمشكلة المشتركة المتعلقة بالإعادة إلى الوطن. وبالرغم من أن عدم التوصل إلى تحسين ملموس على أرض الواقع يثير الشعور بالإحباط، فإنه لا بأس من أن السلام في صمود مطرد وإن كان بطيئا. وقالت إن بلدها بعد أن شهد أهوال الحرب وصدماها، فإنه يعرف أهمية المثابرة والصبر عندما يوجد احتمال لتحقيق سلام واستقرار دائمين في دولة متعددة الأعراق أعيد إدماجها.

٢٧ - السيد أفشري (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه بسبب التدفق المتزايد للاجئين، فإن الاستجابة للأزمات والمساعدة التي قدمت لمعالجتها كانا عادة غير كافيين. ونتج عن ذلك مصاعب للبلدان التي تحملت العبء في أحد الميادين الإنسانية، مثل البلدان النامية التي واجهت هي نفسها مشاكل داخلية مختلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن الصعب بصورة متزايدة بالنسبة لها تلبية احتياجات اللاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي لذلك أن يتخذ تدابير جادة وعملية فيما يتعلق بتقاسم الأعباء وتعزيز إعادة توطين اللاجئين. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعطي الأولوية لتخصيص الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة. وعلى مدى ستة أعوام كانت جمهورية إيران الإسلامية أكبر بلد مضيف. فسياسته السخية المتعلقة باللاجئين وحقيقة توفير الأمان والخدمات الأساسية لملتزمسي اللجوء أوضحت ليس فقط أن هذه الحكومة ملتزمة بإزاء هذه القضية، ولكن أيضا أنها ذهبت إلى أبعد من الالتزامات المحددة في الاتفاقيات الإنسانية الدولية.

٢٨ - واسترسل قائلا إن إعادة الطوعية للوطن هي أفضل حل دائم لأزمة اللاجئين، ولكن ستثبت استحالة تحقيقها ما لم يتم تسوية الصراعات المدنية والإقليمية الناشئة في المناطق الأصلية للاجئين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي تسوية الصراعات أولوية عن طريق ابتكار خطط وبرامج عملية لإعادة إلى الوطن تضم البلدان المضيفة والبلدان الأصلية، وأيضا عن طريق تعبئة المواد والموارد المالية اللازمة. وينبغي أن تكون برامج إعادة إلى الوطن مرنة بما يكفل أن يكون بالإمكان، إذا ما أنهى برنامج خاص أو توقف، إعادة تخصيص الموارد لمشاريع أخرى للاجئين في البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، كان من اللازم، لأسباب تتعلق بالكفاءة، إضفاء الصبغة اللامركزية على أنشطة المفوضية وتفويض السلطة إلى المكاتب الميدانية. وينبغي للمفوضية أيضا أن تقيم التنسيق والتعاون بصورة أوثق مع مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة بغية تهيئة أحوال مواتية في البلدان الأصلية للاجئين.

٢٩ - واستطرد قائلا إن قضية اللاجئين معقدة ومتعددة الأبعاد وتحتاج إلى مشاركة عناصر فاعلة مختلفة في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات التنظيم الاجتماعي؛ ويتطلب التوصل إلى حل دائم في معظم الأحيان اتخاذ تدابير شاملة ومتناسقة في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات. وفي حين أن المبادرات الوطنية والدولية هامة للغاية، فإنه ينبغي أيضا التشديد على أهمية التعاون الإقليمي. ويمكن أن يركز هذا التعاون على عقد المؤتمرات التي ستنجح الفرصة لدراسة الأسباب الجذرية للأزمات، والسعي لإيجاد حلول جماعية، واستكشاف آليات الإنذار المبكر، وابتكار تدابير وقائية.

٣٠ - وقال في ختام كلمته إن وفده يعتقد أنه ينبغي حماية الهوية الثقافية للاجئين بأي تكلفة؛ ففي بعض الحالات، استخدم الاندماج كذريعة لحرمانهم من هويتهم الخاصة.

٣١ - السيد باشيف (أذربيجان): قال إن العدوان الأجنبي والصراعات الإثنية وانتهاكات حقوق الإنسان ما زالت تهدد السلامة الإقليمية للدول، وأنها أدت إلى مشقات هائلة لملايين الناس في العالم. والمجتمع الدولي هو المسؤول عن اللاجئين والمشردين داخليا ومنهم ضحايا الاحتلال الأجنبي، وعليه أن يضع آليات سياسية واقتصادية وغير ذلك للضغط على البلدان التي سببت عمليات التشرد وأخرت التوصل إلى تسوية شاملة طويلة الأجل، وينبغي أيضا تزويد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما تحتاجه من دعم مالي وسياسي للتقدم في عملها النبيل.

٣٢ - وقال إن وفده يلاحظ مع الارتياح تناقص عدد اللاجئين والمشردين من ٢٦ مليونا إلى ٢٣ مليونا، رغم كثرة العمل الباقي اللازم لزيادة تقليل هذا العدد. وأول ما ينبغي القيام به هو تنشيط السياسة الوقائية للمفوضية؛ وثانيا، ينبغي تحديد المناطق التي تحمل فرص نجاح التسوية المباشرة بشكل أو آخر؛ وثالثا، ينبغي إعادة تهيئة الظروف لسلامة إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم، ومن ثم البدء في عملية إعادة التوطين وإعادة الدمج والإعاش والتعمير، باشتراك طائفة واسعة من العناصر الفاعلة الدولية.

٣٣ - ومضى قائلا إن عدوان أرمينيا على أذربيجان، واستمرار احتلالها ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان جعل ملايين الأذربيجانيين لاجئين ومشردين في بلادهم. وينبغي أن يستمر هؤلاء الذين يعيشون في ظروف قاسية في نيل المساعدات من جميع المنظمات، لا سيما من المفوضية. وتناشد حكومته المجتمع الدولي ألا يبدد الاهتمام القيم الذي أبدته برامج المفوضية في أذربيجان، لا سيما تلك التي تتصل بالمرأة والطفل. وأبدى تقدير وفده لعمل المفوضية في مجال المساعدة الإنسانية الطارئة، وترحيبه بتنفيذ برامج الرعاية والإعالة.

٣٤ - وتولي أذربيجان أهمية كبيرة لعمل الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وهي تؤيد فكرة توثيق التعاون والتنسيق والتفاعل بين هذه الكيانات لتفادي الازدواجية وتبديد الموارد. وهذا التعاون حاسم في الوفاء باحتياجات اللاجئين والمشردين داخليا، خصوصا في البلدان التي تشهد صراعات مسلحة. كما أن هذا التعاون حيوي لإيجاد حل طويل الأجل للمشكلة، وللنجاح في تنفيذ استراتيجيات الإعاش بعد انتهاء الصراع.

٣٥ - السيد غوباريفيتش (بيلاروس): قال إنه نظرا لموقع بيلاروس الجغرافي واستقرارها الاجتماعي - السياسي نسبيا، وخلو مجتمعتها من الصراعات العرقية، تقاطر على بيلاروس كثير من المشردين من المناطق التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي. كما أن بيلاروس نقطة عبور لمن يأملون في الاستقرار في أوروبا الغربية ودول شمال أوروبا. وهناك أيضا مشكلة بالغة الصعوبة هي الوجود غير الشرعي في البلد لآلاف الوافدين الذين جاءوا من جنوبي آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط لأسباب أخرى، ثم طلبوا بعد ذلك اعتبارهم لاجئين. كما طلب نحو ٣٠ ألف من سكان جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا إيواءهم ولكثرة المهاجرين الذين لا يملكون مقومات البقاء، اضطر بعضهم للاشتراك في أنشطة غير مشروعة.

٣٦ - ونظرا لتعدد طبيعة الحالة، عدلت حكومة بيلاروس تشريع البلد وأساسه القانوني لتحسين إجراءاته الداخلية الخاصة بمنح حق اللجوء. وقد وضعت سياسة في الهجرة لحل مشكلة اللاجئين وفئات أخرى من المهاجرين، مع الحرص في نفس الوقت على احترام حقوق الإنسان الأساسية لهم، وتجريم أي نوع من التمييز ضد المهاجرين واللاجئين، والتقييد بقواعد القانون الدولي، وعملا بالقرارات التي اتخذها المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، يناقش برلمان بيلاروس حاليا مشروع قانون للهجرة؛ كما يجري وضع مشروع قانون للهجرة الأجنبية، وبرنامج لتنظيم تدفقات المهاجرين إلى البلد. وتواصل الدولة تحسين هياكلها المعنية بمسألة الهجرة واللاجئين، بمساعدة من مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وقال إن حكومته تنوي أن تنفذ داخل بلدان

رابطة الدول المستقلة الاستراتيجية المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ التي جرى اعتمادها في المؤتمر الإقليمي المذكور.

٣٧ - ورأى ضرورة معالجة مشاكل الهجرة الداخلية في إطار عالمي، وفي ضوء العمليات السياسية والإثنية الجارية في بلدان رابطة الدول المستقلة، وجنوب شرقي آسيا، وأفريقيا. ومن واجب بيلاروس توسيع تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان التي نشأت منها تحركات السكان، لمحاولة منع تدفقات الهجرة، وحل المشاكل التي تخلقها. وقد أبرمت فعلا اتفاقات حول الهجرة الدولية مع الاتحاد الروسي ومولدوفا وأوكرانيا وبولندا، وليتوانيا، وهناك مفاوضات جارية أيضا لعقد اتفاقات مماثلة مع أرمينيا ومنغوليا وكازاخستان وطاجيكستان، كما عقدت اتفاقات مع الاتحاد الروسي بشأن توطين العائدين وحماية حقوقهم داخل رابطة الدول المستقلة. ويجري حاليا وضع مشروع اتفاق لمنع الهجرة غير المشروعة، بالتعاون مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. كما تعمل بيلاروس حاليا مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا وليتوانيا ولاتفيا على إعداد اتفاق حول السماح للاجئين بالعودة.

٣٨ - السيدة محمد (اليمن): قالت إنه رغم التطورات الإيجابية الأخيرة، من واجبنا ألا ننسى أن الصراعات والحروب الأهلية ما زالت تفتك بمناطق في كافة أنحاء العالم، وخصوصا منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي وجنوبي آسيا، وأنها تسبب التشرد القسري لمئات الآلاف من الناس. ورأت وجوب تكثيف التعاون الدولي، ووضع استراتيجيات وآليات للمتابعة من أجل حماية اللاجئين من انتهاكات حقوقهم، وتأمين إعادة إدماجهم اجتماعيا. ولهذا الغرض، يجب على الدول أن تؤمن أموالا كافية، وأن تكفل الاحترام للقوانين والصكوك الدولية، وأن تعزز التنسيق بين جميع الوكالات المتخصصة المعنية باللاجئين.

٣٩ - وأشارت إلى شدة تأثير اليمن بهذه المأساة البشرية، فهي بحكم موقعها الجغرافي تتلقى موجات مستمرة من اللاجئين والوافدين إلى البلد بحرا بصورة غير مشروعة. ورغم استعداد الحكومة لمساعدة اللاجئين في إطار اتفاقيات دولية، فإن ضخامة تدفقهم تفرض عليها عبئا اقتصاديا واجتماعيا فادحا. لذلك ينبغي على المجتمع الدولي أن يساعدها في التحكم في الوضع، وفي الحد من حالات الدخول غير المشروع. وبعد أن استقبلت حكومة اليمن أكثر من ٦٠ ٠٠٠ صومالي فروا من بلادهم بسبب الحرب الأهلية، تعاونت الحكومة مع المفوضية في إقامة مخيمات للاجئين، وبذلت قصارى جهدها لمساعدتهم. كما استقبلت كثيرا من أطفال دول الخليج بعد حرب الخليج التي دمرت تلك المنطقة، وأتاحت لهم الفرصة لكي يكونوا جزءا من المجتمع اليمني.

٤٠ - ورأت أن القضاء على التشرد القسري وتدفعات اللاجئين يستدعي إنهاء الصراعات المحلية، والمصالحة الوطنية السياسية، والتقييد بالقوانين الدولية. وقالت إن اللاجئين يفضلون العودة طوعا إلى بلدانهم لو كفلت لهم سلامتهم البدنية واندماجهم في المجتمع من جديد. وقالت إن اليمن تشي على أنشطة المفوضية، وعلى مركز حقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، خصوصا على الأنشطة الموضوعة لتنفيذ برنامج العمل الذي تبناه المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين، الذي عقد في جنيف عام ١٩٩٦. وأبدت تأييد وفدها في هذا الصدد لقرار الجمعية العامة ٧٠/٥١، الذي دعت فيه الجمعية العامة الحكومات إلى تنفيذ برنامج العمل، وختاماً أثنت على تفاني موظفي مفوضية

اللاجئين، وأبدت تأييدها لتوصية المفوض السامي بأن تكشف الحكومات تعاونها من أجل تأمين الظروف اللازمة لأداء المفوضية عملها.

٤١ - السيد ماقاتشيك (كرواتيا): قال إن عدد اللاجئين والمشردين ما زال مرتفعاً جداً رغم النقصان الذي أشارت إليه المفوضية السامية في بيانها الاستهلاكي. ورأي أن مشكلة المشردين وتدفقات اللاجئين تستدعي استراتيجيات شاملة تراعي خصائص كل حالة، وتتطلب إرادة سياسية من الدول المعنية والمجتمع الدولي. ومن الأفضل تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة بدلاً من مجرد الاستجابة لحالات الطوارئ، ولكن هذا يستلزم أولاً وضع إجراءات للوقاية والانهيار المبكر، وتحسين ما هو موجود منها.

٤٢ - وأشار إلى أن كرواتيا استضافت في السنوات الأخيرة آلاف اللاجئين، وكان عليها في نفس الوقت أن تأوي أيضاً سكانها المشردين. ويوجد حالياً ٢٨٧ ٠٠٠ لاجئ ومشرّد وعائد يعيشون في كرواتيا، والحكومة تساعدتهم رغم العبء الاقتصادي الفادح الذي يقتضيه ذلك. إلا أن هذا العدد أخذ يتناقص نتيجة إعادة ضم معظم أراضي كرواتيا التي كانت محتلة، ووقف الأعمال القتالية في البوسنة والهرسك، مما أدى إلى إعادة توطين ٥٠ ألف لاجئ بوسني في داخل اتحاد البوسنة. كما أن برنامج بناء الثقة وسرعة إعادة تطبيع ظروف المعيشة في المناطق المتضررة من الحرب الذي نفذته لجنة وطنية من مختلف القوميات قد ساعد على عودة ٩ آلاف مدني كرواتي من أصل صربي كانوا يعيشون في سلافونيا الشرقية إلى أجزاء أخرى من كرواتيا. والمؤسف أنه لم يعد سوى ٢ ٠٠٠ من بين ٨٠ ٠٠٠ مشرد من سلافونيا الشرقية، معظمهم من أصل كرواتي. وعندما جاء يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كان قد عاد ١٧ ٤٣٢ مدني كرواتيا من أصل صربي من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتبين هذه الأرقام أن كرواتيا هي المنطقة الوحيدة في يوغوسلافيا سابقا التي تلقت عدداً كبيراً من الأقليات العائدة. وجدير بالذكر أن قلة ضئيلة من البلدان استطاعت بعد وقت قصير جداً من انتهاء الصراع أن تسمح بعودة ومصالحة أشخاص من سكانها كانوا يؤيدون المعتدي عليها. أما عن البوسنة والهرسك، فقد عاد ١٨٣ ٠٠٠ لاجئ و ٢٠ ٠٠٠ مشرد إلى ديارهم. وكرواتيا قلقة جداً على مصير ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ أو مشرد بوسني من أصل كرواتي، وتطالب المجتمع الدولي بمساعدتهم. ويجب أن يتمكن البوسنيون الكرواتيون من العودة إلى ديارهم خصوصاً في وسط البوسنة وفي منطقة بوسافينا، حتى يتسنى للبوسنة والهرسك أن تكون دولة تعددية من أصول إثنية مختلفة. والأنباء مزعجة جداً عن معاملة من هم من أصل كرواتي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ وأشار في هذا الصدد إلى ضرورة ملاحظة أن ٤٣ ٠٠٠ شخص من أصل كرواتي قد ارغموا على مغادرة صربيا منذ عام ١٩٩١. ويمكن إعادة المشردين بتعزيز عملية التعمير الاقتصادي في المناطق التي دمرتها الحرب، وبإيجاد حلول سياسية للصراعات. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بمساعدة من المجتمع الدولي.

٤٣ - السيد أبلان (أرمينيا): قال إنه رغم النقصان الذي أشارت إليه المفوضية السامية في بيانها الاستهلاكي، فإن كثرة أعداد اللاجئين والمشردين في أنحاء العالم مشكلة خطيرة للبلدان المتضررة من ذلك وللمجتمع الدولي. لذلك يلزم حل دائم للمشكلة، مع العمل في الوقت نفسه على وضع استراتيجية وقائية تقوم على تدابير سياسية واقتصادية وإنسانية.

٤٤ - وأشار إلى أن أرمينيا قد استضافت لاجئين كثيرين من أذربيجان، وهؤلاء يشكلون مع المشردين داخل أرمينيا الذين فروا من المناطق القريبة من الحدود مع أذربيجان لتفادي القصف، ١٢ في المائة من مجموع سكان البلد. وأزمة اللاجئين والمشردين فادحة العبء على أرمينيا كبلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية. وزاد من سوء الأزمة قيام أذربيجان بسد طرق المواصلات الرئيسية. ومع ذلك استطاعت حكومة أرمينيا استيعاب اللاجئين، وهي تفعل كل ما في وسعها لتلبية حاجاتهم ودمجهم في المجتمع. ولهذا الهدف، أقرت أرمينيا قانونا يمنح اللاجئين حق نيل المواطنة الأرمينية.

٤٥ - ومع أن الدول مسؤولة عن تنفيذ برامج مساعدة اللاجئين، فإن الحاجات الحالية تتجاوز كثيرا الموارد البشرية والتقنية والمالية لكثير من البلدان. ولذلك فمن واجب المجتمع الدولي أن يساعد هذه الدول وفقا لأحكام برنامج العمل الذي أقره المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة المعقود في جنيف عام ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، أبدى تقدير حكومة أرمينيا للمساعدة الإنسانية التي قدمها أفراد ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية، كما أعرب عن ثناء حكومته على الأنشطة التي قامت بها المفوضية في أرمينيا. وتطالب حكومته الأمم المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لتقييم احتياجات السكان المدنيين في منطقة ناغورني كاراباخ وتوفير المساعدة الإنسانية لهم. ولهذا الهدف، ينبغي النظر في إمكانية إنشاء آليات لهذا الغرض مثل المعابر الإنسانية، لضمان وصول هذه المساعدة إلى السكان المحتاجين إليها. وختاما حث الدول على مواصلة تشجيع الأنشطة الوقائية التي تقوم بها المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، وعلى تشجيع التسامح واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات.

٤٦ - السيد شيكوني (ملاوي): أعرب عن تأييد وفده للبيان الصادر باسم المؤتمر الإنمائي للجنوب الأفريقي الذي تشارك ملاوي في عضويته، وقال إن المؤتمر بدأ تنفيذ استراتيجية إقليمية لمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. كما يؤيد وفده توسيع ولاية المفوضية، فهي تبذل بقيادة مفوضتها السامية كل جهد مستطاع لمساعدة اللاجئين في مختلف أرجاء العالم. ورأى أن الفترة التي أعقبت الحرب الباردة تتسم بتدفقات هائلة من اللاجئين والمشردين نتيجة الصراعات الإثنية. وحيث أن قضايا اللاجئين مسؤولية المجتمع الدولي، من واجب الدول أن تتعاون لتأمين عودة هؤلاء الأشخاص إلى أوطانهم طوعا. وفي حين أن هذا واحد من الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين. من واجب البلدان الأصلية أن تقوم بتغييرات أساسية تحول دون خوف اللاجئين من الاضطهاد، وتجعلهم يقررون العودة طوعا إلى ديارهم.

٤٧ - وقال إن ملاوي التي تستضيف لاجئين من الصومال ورواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية تتابع باهتمام التطورات السياسية في هذه البلدان. ورغم برنامج حكومة ملاوي في إعادتهم إلى الوطن، هناك ٦٠ شخصا فقط من مجموع ٧٤٨ رواندا قرروا العودة إلى رواندا طوعا. وهناك آخرون ما زالوا يعتبرون لاجئين وينالون مساعدات حكومية. وهم لا يتعرضون لأي ضغط لمغادرة ملاوي. وبالطبع يمكن أن تؤدي عملية الإعادة إلى الوطن إلى مشاكل جديدة. فأحيانا يجد العائدون منازلهم مدمرة، أو لا يجدون الغذاء الكافي، ويواجهون خطر فظائع جديدة. ولهذا فإن وفده يحث المجتمع الدولي على التعاون مع المفوضية لتشجيع إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وكفالة إعادة إدماجهم اجتماعيا. كما يجب تهيئة الظروف التي تفضي إلى عودة اللاجئين.

وهذا يشمل بالذات إزالة الألغام البرية المزروعة في كثير من البلدان الأصلية. وينبغي أن يكون تطهير الألغام جزءاً من برنامج خاص يجب تنفيذه قبل إعادة اللاجئين إلى أوطانهم.

٤٨ - وختاماً قال إن بعض عمليات الإعادة إلى الوطن التي جرت مؤخراً لم تلق دعماً من منظمات لحقوق الإنسان لامت الحكومات - أحياناً دون وجه حق - على أنها أعادت اللاجئين قسراً إلى أوطانهم. ومع أن بلداناً كثيرة تحترم مختلف الصكوك والبروتوكولات المعنية بالمسألة، فإن نقص الثقة ما زال سائداً في قضايا اللاجئين. ومع ذلك يمكن أن تتم عملية إعادة التوطين دون مشاكل، بتعاون من المفوضية والمجتمع الدولي، وبمشاورات مع اللاجئين والبلدان الأصلية.

٤٩ - استأنف السيد بوساكا (إيطاليا) رئاسة الجلسة.

٥٠ - الآنسة سيكالانا (لاتفيا): قالت إن لاتفيا راسخة في التزامها باتباع العرف الدولي في المسائل المتصلة باللاجئين وملتمسي اللجوء. وهي تنوي تنفيذ معايير الاتحاد الأوروبي في كافة المجالات. وأبدت في هذا الصدد تأييد وفدها للبيان الصادر باسم الاتحاد الأوروبي في موضوع هذا البند.

٥١ - وقالت إن لاتفيا تقع في منطقة عبور، وأن المسائل التي تتصل بطالبي اللجوء واللاجئين من المهام التي لها الأولوية لدى حكومتها. وقدمت لاتفيا مقترحات للاتحاد الروسي وبييلاروس بشأن إبرام اتفاقات لإعادة الأشخاص، وبدأت فعلاً مناقشات مشجعة حول المسألة مع أوكرانيا. كما أقر برلمان لاتفيا مؤرخاً القانون المتعلق بملتمسي اللجوء واللاجئين في جمهورية لاتفيا. وقد جرى في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ التصديق على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين الصادرة في عام ١٩٥١ وعلى بروتوكولها الصادر عام ١٩٩٧، دون وضع أي قيود جغرافية عليهما. ومن المهام التي لها الأولوية إعادة تأثيث مركز لاستقبال اللاجئين، وتدريب الموظفين، وإنشاء نظم مناسبة للمعلومات الإدارية. كما سيجري التدريب على نطاق واسع في مجالات تنفيذ قانون اللاجئين، وتقرير مركز اللاجئين، وتشغيل مراكز الاستقبال والتدريب اللغوي. وقد اقترحت حكومتها تقاسم معظم المساعدة الدولية التي تتخذ صورة مساهمات في مشاريع تنفذ وطنياً بتمويل من مختلف المانحين والبرامج الإنمائية ومفوضية اللاجئين. كما تقدر حكومتها التزام بلدان الشمال الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة لاتفيا تقنياً ومالياً لبلوغ أهدافها في هذا المجال. كما أن حكومتها ممتنة جداً للمفوضية، وخصوصاً لمكتبها الإقليمي لشؤون بلدان الشمال الأوروبي وحوض البلطيق، وهي ترحب بزيادة وجود المفوضية في لاتفيا، وربما أمكن ذلك بإنشاء مكتب دون إقليمي في ريغا.

٥٢ - السيد جواوسكاس (ليتوانيا): أيد البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقال إن ليتوانيا قد اعتمدت القانون المتعلق بمركز اللاجئين وستة أنظمة جديدة تكمل القوانين السارية منذ عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بالهجرة إلى الخارج والهجرة إلى الداخل. وأعلن أن حكومته قد عمدت، بالإضافة إلى إرساء الأسس القانونية، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير أماكن الإقامة المناسبة للاجئين في ليتوانيا. فقد أنشئ مركز لتسجيل الأجانب، وبدأ مؤخراً عمل مجلس طعون اللاجئين، الذي يجمع المعلومات عن عمليات الهجرة في أراضي ليتوانيا ويحللها، ويعمل بمثابة مؤسسة لتلقي الطعون التي يتقدم بها اللاجئين. وذكر أن ليتوانيا تولي في الوقت

الراهن اهتماما خاصا لبرامج تدريب موظفي سلطات الهجرة، ولتشغيل نظام موحد للمعلومات المتصلة بعمليات الهجرة، وإيجاد وعي عام بقضايا اللاجئين. وقد أسهمت المساعدة المقدمة من بلدان الشمال الأوروبي إسهاما ملموسا في هذه الإنجازات. وأعرب عن امتنان حكومته للمساعدة المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لدول البلطيق لأغراض مراقبة الحدود وإجراءات الهجرة. وقد قررت المنظمة الدولية للهجرة إنشاء مكتب إقليمي في فلينياس، وتتوقع ليتوانيا الانضمام إلى عضوية هذه المنظمة في المستقبل القريب.

٥٣ - وأضاف قائلا إن الموقع الجغرافي لدول البلطيق يجعلها نقاط عبور جذابة للمهاجرين بطرق غير قانونية المتجهين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وتتطلب مكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمهاجرين التعاون بين البلدان المتضررة والمعنية في هذه المنطقة. وتمثل اتفاقات السماح بعودة المهاجرين بطرق غير قانونية أدوات هامة لمنع الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمهاجرين، وقد أبرمت ليتوانيا اتفاقات للسماح بعودة المهاجرين مع بلدان الشمال الأوروبي وبلدان فيسيفراد ومعظم بلدان الاتحاد الأوروبي. وهي تتوقع إبرام اتفاقات سماح بالعودة مع الاتحاد الروسي وبييلاروس، وفقا للتوصيات الواردة في برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة المعقود في جنيف في أيار/ مايو ١٩٩٦. وقال إن ليتوانيا تؤيد أحكام برنامج العمل بشأن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فيما يتعلق بتبادل المعلومات عن عمليات الهجرة، وعودة الأشخاص المنتمين إلى الشعوب التي سبق إبعادها، ومكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمهاجرين. وأكد أن هياكل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة ينبغي أن تسهم في هذه الأنشطة الهامة. وفي ختام كلمته أعرب عن ترحيب وفد بلده بافتتاح مكتب مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ستراسبورغ مما يمكن الأمم المتحدة من تعزيز التعاون مع مجلس أوروبا في مجال حماية حقوق الإنسان.

٥٤ - السيد بوهافيفسكي (أوكرانيا): قال إن من دواعي القلق أن حالة اللاجئين في العالم لم تتحسن كثيرا. وأوضح أن ضخامة عملية التشريد الجماعي للشعوب تستدعي اتخاذ نهج متكامل لا يقتصر على معالجة الأعراض المباشرة للمشكلة فحسب، بل يتصدى أيضا للأسباب الكامنة وراءها. ويتطلب هذا الأمر تعاونا وثيقا فيما بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على الصعيدين الدولي والإقليمي. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بعمل مفضية شؤون اللاجئين على إيجاد فرص جديدة لحل مشاكل اللاجئين، مثل التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، والبدء منذ فترة أقرب في عمليات رصد حقوق الإنسان في عدد من البلدان.

٥٥ - ومضى يقول إن المسائل التي تناولها المؤتمر المعني باللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة شديدة الأهمية لأوكرانيا في سعيها نحو السلام والوفاق والاستقرار. وقال إن برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر أداة مفيدة في التعامل مع قضايا اللاجئين. ولذا فإن الاستجابة الضعيفة للنداء المشترك للمفضية والمنظمة الدولية للهجرة لجمع الأموال هو أمر يدعو للقلق. وقد أعادت أوكرانيا، استنادا إلى برنامج العمل هذا، تقييم تشريعاتها وسياساتها المتعلقة بالهجرة، واتخذت مجموعة من الخطوات الهامة في المجالات الرئيسية التي تشملها هذه الوثيقة.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن أشق تحد يواجه أوكرانيا هو ضخامة عدد اللاجئين الذين عادوا إلى مسقط رأسهم في القرم منذ بداية العقد: فقد عاد إلى القرم حتى الآن ٢٥٠ ٠٠٠ من التتر و ١٢ ٠٠٠ من أفراد الجماعات العرقية الأخرى. وقد داومت أوكرانيا في سعيها لإيجاد حل مناسب لمشاكل المبعدين السابقين على الاتصال بالبلدان التي كانوا يقيمون فيها والتي أسهموا في تنميتها. وعلى الرغم من أن أوكرانيا هي حتى الآن البلد الوحيد الذي صدق على اتفاق بيشكك لعام ١٩٩٢ بشأن إعادة حقوق المبعدين، فإن من البوادر المشجعة لها ما أبدته بلدان أخرى من الرغبة في التفاوض لعقد اتفاقات ثنائية بغية تسهيل عودة المبعدين السابقين وأبنائهم طوعاً إلى أوكرانيا. ومنذ عام ١٩٩٢، خصصت الحكومة الأوكرانية مبلغ ٣٠٠ مليون دولار وقدمت مساعدات مادية لتسهيل إعادة الإدماج الاجتماعي للاجئين، وللمحافظة على السلام والتسامح في ظل بيئة اقتصادية وسياسية - اجتماعية معقدة. ومع هذا، فلا يكاد هذا المبلغ يلبي سوى جزء صغير من الحاجة، التي تتجاوز حتى قدرة المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة على توفير المساعدة. ولذا فإن أوكرانيا ترحب باقتراح المفوض السامي لشؤون الأقليات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عقد اجتماع بشأن القرم مع المانحين المحتملين، وتأمل في أن تمنح مفوضية شؤون اللاجئين دعمها القيم لهذه المبادرة.

٥٧ - السيد بهاتي (باكستان): نوه بتصدي مفوضية شؤون اللاجئين الفعال لطوارئ إنسانية لم يسبق لها مثيل. وأكد أنه يتعين على المجتمع الدولي من أجل إفساح المجال أمام المفوضية حتى تواصل معالجتها للمآسي الإنسانية الناجمة عن عمليات تشريد السكان أن يعيد تأكيد التزامه بالحفاظ على المبادئ الإنسانية الأساسية وتعزيز ترتيبات الحماية الوطنية بغية إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين. وأعرب عن اعتقاد باكستان أن إعادة التوطين الطوعية هي أفضل سبيل لحل المآسي الإنسانية. بيد أنه على المجتمع الدولي أن يعيد تأكيد التزامه بإزاء نظام اللجوء، الذي يهدده الشعور بأن طالبي اللجوء يشكلون عبئاً وتهديداً للأمن الوطني والإقليمي. وينبغي عدم معاقبة هذا العدد الهائل من الأشخاص الفارين من القمع والصراع على الجرائم التي يرتكبها عدد قليل ممن يسيؤون إلى أعراق الحماية الدولية.

٥٨ - واستطرد يقول إن باكستان ترى في نجاح جهود المفوضية المتعلقة بإعادة التوطين في البوسنة والهرسك بادرة مشجعة. ورغم أن هذه الأنشطة لم تتقدم بالمعدل الذي كان يود المجتمع الدولي أن يراه، فهي تبث الأمل في المستقبل. ووجه اهتماماً خاصاً إلى مبادرة نساء البوسنة وإلى مبادرة مماثلة شرعت فيها المفوضية في رواندا.

٥٩ - واستمر قائلاً إن وفده يوجه انتباه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع العالمي إلى خطورة حالة الأطفال اللاجئين الذين يتعرضون للعنف والاستغلال الجنسي، والإيذاء، والمرض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأكد ضرورة زيادة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الأخرى الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تحسين حالة الأطفال اللاجئين غير المصحوبين.

٦٠ - وذكر أن باكستان قد استضافت في الأعوام الأخيرة ما يقرب من ١,٢ مليون لاجئ أفغاني، وفقاً لتقديرات المفوضية. وقد عاد إلى باكستان أغلب اللاجئين البالغ عددهم ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ الذين كانوا قد عادوا

طوعاً إلى أفغانستان بمساعدة المفوضية في عام ١٩٩٦، إذ لم يتيسر لهم أي سبيل للعيش في وطنهم. وقد فتحت باكستان أبوابها، بدعم من المجتمع الدولي، مرحبة باللاجئين الأفغان، ولكن التوقف المفاجئ لهذا الدعم قد فرض ضغوطاً على مواردها الاقتصادية الضئيلة. ورغم أنه كان في مقدور باكستان أن تلجأ لخيار إعادة التوطين القسرية، فقد واصلت تلبية احتياجات اللاجئين الأفغان من مواردها الخاصة، رغم الأصداء الإدارية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة المترتبة على وجودهم في البلد ومشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، والضرر البيئي الدائم، في بعض الأحيان، والناجم عن تركيز وجودهم في المناطق الشمالية من البلد. وينبغي للمفوضية، بالتنسيق مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع المجتمع الدولي، أن تقدم المساعدة للاجئين الأفغان تخفيفاً لحدة الضغط الاقتصادي الواقع على باكستان. ويجب على المجتمع الدولي المساعدة أيضاً في إعداد خطة شاملة لإعادة توطينهم وتأهيلهم. وأوضح أن باكستان تقدر تماماً التحفظات المعرب عنها فيما يتعلق ببعض السياسات العامة لأفغانستان، إلا أنها ترى من الواجب عدم إهمال احتياجات الأطفال والنساء والمعوقين بسبب الاختلافات المذهبية. وذكر في ختام كلمته أن وفد بلده يرى أن فرص إحلال السلام في أفغانستان ستزداد إذا ما زادت المساعدة الدولية وأُرسيت الأسس لتعامل بناءً مع حكومة أفغانستان.

٦١ - السيد كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أشار إلى أن بوتسوانا قد أدلت ببيان بشأن هذا البند من جدول الأعمال نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي يشترك بلده في عضويتها. وأعرب عن رغبته مع ذلك في توجيه الاهتمام، فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى بصفة خاصة، إلى الحالة غير المسبوقة التي تحولت فيها مخيمات اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مخيمات للتدريب العسكري. وأعرب عن سروره في هذا الصدد لاعتراف تقرير المفوض السامي بأن المصاعب التي واجهتها المفوضية في المنطقة قد نجمت عن وجود لاجئين مسلحين في هذه المخيمات. وقد اضطرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي حاربت قوى الديكتاتورية السابقة، إلى أن تكافح أيضاً مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية ممن أصبحوا مرتزقة وحاولوا الحيلولة دون تحرير البلاد بالاندساس وسط اللاجئين الحقيقيين. وقد أنقذ تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو ما يزيد عن ٧٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الروانديين الذين استخدموا كدروع واقية، من الإبادة الجماعية وأعاد توطينهم. وقد كان لطول وجود هؤلاء اللاجئين في البلد تأثيراً سلبياً على جزء من السكان، ممن عانى من امتداد الإبادة الجماعية في رواندا إليهم. وأعرب عن أمل جمهورية الكونغو الديمقراطية في أن تقوم لجنة التحقيق التي عينها الأمين العام باستيضاح انتهاكات حقوق الإنسان المدعى ارتكابها في الجزء الشرقي من البلد بإلقاء بعض الضوء على هذه المسألة.

٦٢ - وأردف قائلاً إن بلده يحتاج إلى مساعدة للتغلب على ما يسببه وجود اللاجئين من ضرر لاقتصاده وبيئته. ودعا المجتمع الدولي إلى أن يحذو حذو المفوضة السامية فيما أعربت عنه من تصميم في بيانها على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤/٤٩. وحث المجتمع الدولي أيضاً على توفير المساعدة للاجئين الآخرين الذين يستضيفهم بلده، وبخاصة اللاجئين من جمهورية الكونغو الذين لهم أيضاً احتياجات عاجلة، رغم أنهم لم يتلقوا من الاهتمام ما تلقاه اللاجئين الروانديون.

٦٣ - السيد باشاييف (أذربيجان): تكلم ممارساً لحق الرد، فأعرب عن دهشته من النداء الذي وجهه ممثل أرمينيا طلباً لمساعدة اللاجئين الدوليين، بالنظر إلى أن أرمينيا تبوء بذنب إيجاد حالة إنسانية خطيرة في

المنطقة. فقد شكلت جماعات انفصالية في ناغورني كاراباخ ودعمتها، وقامت باحتلال خُمس أراضي أذربيجان. وقد ترتب على التطهير العرقي للأذربيجانيين من أراضي أرمينيا من الجزء الواقع تحت الاحتلال من أراضي أذربيجان وجود أكثر من مليون من اللاجئين والمشردين في الوقت الراهن. وقد قامت القوات المسلحة الأرمينية، بمساعدة من تشكيلات المرتزقة والجماعات الإرهابية بقتل آلاف الناس، وارتكاب انتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان، وتدمير مساكن وممتلكات تقدر بعشرات الملايين من الدولارات. وهي لا تسيطر فقط على إقليم ناغورني كاراباخ بل تتحكم في منطقة تبلغ مساحتها أربعة أمثال هذا الإقليم. وفضلا عن ذلك، فإن الحصار المفروض على أذربيجان ما زال قائما. وإذا كانت أرمينيا تشعر حقا بالقلق بشأن الأحوال المعيشية للأرمن المقيمين في المنطقة الأذربيجانية من ناغورني كاراباخ وترغب في إعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة، فإنه ينبغي لها أن تقلع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وأن تتخلى عن خططها لاحتلال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، وأن توافق على المشاركة في مفاوضات ترمي إلى حل النزاع.

٦٤ - السيدة يونس (أفغانستان): تكلمت ممارسة لحق الرد، فقالت في معرض الإشارة إلى الملاحظات التي أبدتها ممثل باكستان عن المشاكل الناجمة عن وجود اللاجئين الأفغان في بلده، إن الأطفال الأفغان المقيمين في المخيمات في باكستان يعيشون في حالة صعبة للغاية. وأكدت أنه ينبغي عدم نسيان ذلك أو نسيان أن اللاجئين لا يتمتعون بحق العمل وتعوزهم الموارد والرعاية الطبية المناسبة. وأشارت أيضا إلى أن الطالبان الذين يعكفون على تدمير أفغانستان وإهلاك الشعب الأفغاني قد تلقوا التدريب في باكستان.

٦٥ - السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين): قالت إن الأزمة التي تواجهها المفوضية ليست أزمة في المبادئ والقيم وإنما في تطبيقها. وأضافت أن التشديد في بيانات الكثير من الوفود على مسائل الحماية قد ازداد عما كان عليه في الأعوام القليلة الماضية، ورحبت بما أعرب عنه من مساندة للمبادئ الإنسانية، بالنظر إلى وجود اتجاه لتجاهل هذه المبادئ. وأبدت سرورها للتطورات الإيجابية التي طرأت في هذا المجال، من قبيل الزيادة في الأنصبه المخصصة لإعادة التوطين، وانضمام دول البلطيق إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين.

٦٦ - وأوضحت أن التدابير العملية المنصوص عليها في الصكوك المختلفة المعنية بحقوق اللاجئين الأساسية (اللجوء وعدم الإعادة القسرية) لا تطبق بالقدر الكافي في أجزاء معينة من العالم، وفي بعض الأحيان يجري إغفالها تماما. وأعربت عن استعداد المفوضية لأن يناقش مع الحكومات الطرق والوسائل التي من شأنها زيادة فعالية هذه التدابير في ظل البيئة العالمية الدائمة التغير.

٦٧ - وأعربت عن تأييدها الكامل للنداء الذي وجهته وفود كثيرة لتوفير المساعدة الكافية ليس فقط للاجئين وإنما أيضا للمجتمعات المستضيفة لهم، ولا سيما في حالات التدفق الجماعي. ولهذا السبب، يلزم الانتقال من دورة الإغاثة ثم التنمية إلى نهج أكثر شمولاً من شأنه إشراك الجهات الفاعلة الإنمائية منذ بداية وقوع الأزمات الإنسانية.

٦٨ - وأعربت عن اتفاقها مع الوفود التي أكدت الأهمية المتزايدة للمنظمات الإقليمية في التصدي للمشاكل الإنسانية والعمل على منع حدوثها كما فعلت الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا خلال النزاع الليبيري. وقالت إن المفوضية تعمل بشكل أكثر تواترا وأوثق مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. أما في بعض المناطق الأخرى، مثل رابطة الدول المستقلة، وبلدان وسط وجنوب غرب آسيا، فإن المفوضية قد اتخذت نهجا إقليميا شاملا. ويمكن للتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في بلدان القرن الأفريقي أو مع الجماعة الإنمائية لبلدان الجنوب الأفريقي أن يسهم في إيجاد حل لبعض حالات اللاجئين في منطقتيهما.

٦٩ - وتابعت تقول إن الصراع الداخلي الذي انتهى مؤخرا في الكونغو يدل، كما أشارت بعض الوفود، على ضرورة أن يتأهب المجتمع الدولي لمواجهة المزيد من الأزمات المتعلقة بتشرد البشر في الأعوام المقبلة. ويتعين في ذات الوقت مواجهة تحديات إعادة التوطين وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى وفي البوسنة والهرسك وغيرهما من المناطق. وقد أكدت بيانات الوفود دعمها لعمل المفوضية ولتمديد أجل ولايته التي تنتهي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

٧٠ - ومضت تقول إنه يلزم إمداد المفوضية بالموارد الكافية حتى تفي بمهامها الأساسية المتمثلة في توفير الحماية الدولية للاجئين والسعي لإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم. وبالنظر إلى أن المفوضية منظمة إنسانية غير سياسية تعمل في بيئة مشحونة سياسيا، فإنه ينبغي الاضطلاع بمبادرات سياسية لحل المشاكل العويصة وتقليل الأخطار التي تجري مواجهتها يوميا. وأعربت عن أملها في إمكان ترجمة مشاعر التعاطف والتقدير التي أعربت عنها الوفود إلى الدعم السياسي والمالي اللازمين لالتقاء نشوء أزمات اللاجئين وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية الذين يقيمون ويعملون وسط حالات الصراع الخطيرة.

٧١ - الرئيس: أعلن أن اللجنة قد اختتمت مناقشتها العامة للبند ١٠٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠

— — — — —